

القانون الصحي لحيوانات اليايسة - 2019

الفصل 5.3

تدابير منظمة OIE الخاصة باتفاقية تطبيق إجراءات الصحة والصحة النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية

OIE PROCEDURES RELEVANT TO THE AGREEMENT ON THE APPLICATION OF SANITARY AND PHYTOSANITARY MEASURES OF THE WORLD TRADE ORGANIZATION (SPS)

المادة 5.3.1

اتفاقية تطبيق تدابير صحة الإنسان والحيوان والنبات ودور منظمة OIE ومسؤولياتها

تشجع إتفاقية تطبيق تدابير صحة الإنسان والحيوان والنبات (SPS) أعضاء منظمة التجارة العالمية على تنفيذ تدابيرها الصحية استناداً للمعايير الدولية والخطوط التوجيهية والتوصيات حيث وجدت. ويحق للبلدان الأعضاء اختيار مستوى أعلى للحماية من المستوى الوارد في النصوص الدولية في حال توفر الحجج العلمية المناسبة، أو إذا كان مستوى الحماية الوارد في النصوص الدولية يعتبر غير مناسب. وفي هذه الحالات تترتب على البلدان الأعضاء واجبات تتعلق بتقييم المخاطر واتخاذ تدابير الحماية من هذه المخاطر بالطرق المناسبة.

إن المادة السابعة من إتفاقية SPS تلزم البلدان الأعضاء لمنظمة التجارة الدولية بالإبلاغ عن أية تعديلات تطرأ على تدابيرها الصحية وإعطاء المعلومات المتعلقة بها إذا كانت هذه التدابير تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التجارة الدولية.

تعترف إتفاقية SPS بأن منظمة OIE هي المنظمة العالمية المعنية والمسؤولة عن وضع المعايير الدولية للصحة الحيوانية وتحسينها ونشر مبادئها، وكذلك وضع التوجيهات والتوصيات الخاصة بالتجارة الدولية للحيوانات الحية ومنتجاتها.

المادة 5.3.2

مقدمة للحكم على تكافؤ التدابير الصحية

يرتبط كل استيراد للحيوانات والمواد الحيوانية عادة بقدر من المخاطر التي تهدد الوضع الصحي الحيواني للبلد المستورد إلى حد ما. وإن تقييم درجة المخاطر واختيار تدابير/تدابير الوقاية المناسبة للحد من المخاطر يصبح أكثر صعوبة إذا أخذنا بعين الاعتبار الأوضاع المختلفة للصحة الحيوانية وأنظمة الإنتاج الحيواني في البلدان الأعضاء في منظمة OIE.

لكن من المعترف به حالياً أن الأنظمة المختلفة لحماية الصحة الحيوانية والإنتاج الحيواني تستطيع حماية صحة الإنسان والحيوان في حال تكافؤهما استجابة لضرورات التجارة الدولية وتأمين المصالح الاقتصادية للبلد المصدر والمستورد على السواء.

إن الهدف من وضع هذه التوجيهات هو مساعدة البلدان الأعضاء في معرفة ما إذا كانت تدابير الحماية الصحية التابعة للأنظمة المختلفة للصحة الحيوانية والإنتاج الحيواني قادرة على تأمين نفس مستوى الحماية للإنسان والحيوان. وتتضمن هذه التوجيهات مبادئ يمكن استخدامها لتقييم تكافؤ تدابير الحماية، وإنها تشرح مختلف المراحل لتدبير يقوم بتطبيقه الشركاء التجاريون لتسهيل عملية تقييم التكافؤ. ويمكن تطبيق هذه التوجيهات سواء كانت عملية التكافؤ تتعلق بتدابير معينة أو بأنظمة التكافؤ ككل، أو سواء كان التكافؤ ينطبق على تجارة محددة وبضائع معينة أو على ميادين أكثر شمولاً.

المادة 5.3.3

اعتبارات عامة بشأن الحكم على تكافؤ التدابير الصحية

على كل بلد ينوي استيراد حيوانات أو مواد حيوانية أن يتأكد من أن وضع الصحة الحيوانية فيه سوف يظل محمياً وبالطريقة المناسبة. ونرى في معظم الحالات أن تدابير الحماية عند الاستيراد تركز جزئياً على تقييم نظام/أنظمة حماية الصحة الحيوانية والإنتاج في البلد المصدر، وعلى فعالية التدابير الصحية المطبقة فيه. ويكون هناك عادة بعض الاختلاف في الأنظمة المطبقة في البلد المصدر والبلد المستورد وبلدان أخرى يتعامل معها البلد المستورد. ويمكن أن تتناول الفروقات البنى التحتية وسياسة الصحة الحيوانية وطرق تنفيذها، وأنظمة الفحوصات المخبرية والمقاربات لمكافحة الأمراض الجرثومية والطفيلية، وتأمين سلامة البضائع عند المعابر الحدودية ومراقبة التنقلات الحيوانية داخل البلد.

إذا وافق الشركاء التجاريون على أن التدابير المطبقة تحقق نفس المستوى من الحماية الصحية فيمكن اعتبار هذه التدابير متكافئة. ومن الممكن أن تتضمن مكاسب التكافؤ ما يلي:

- 1- تخفيض أكلاف التبادل التجاري الدولي باعتماد تدابير للصحة الحيوانية تتناسب مع الظروف المحلية؛
- 2- تعزيز نتائج تدابير الصحة الحيوانية بما يتناسب مع حجم الاستثمارات؛
- 3- تسهيل التجارة الدولية عن طريق تأمين الحماية الصحية المطلوبة باتخاذ تدابير صحية أقل عرقلة للتجارة الدولية؛ وكذلك
- 4- الاعتماد بدرجة أقل على فحص البضائع وعزلها المكلف نسبياً.

يقبل كود اليابسة بمبدأ التكافؤ وينصح باعتماد عدة اختيارات للتدابير الصحية في مكافحة العديد من الأمراض ومسبباتها. ويمكن التوصل لتكافؤ التدابير مثلاً عن طريق تعزيز الرصد والمتابعة الوبائية، واستخدام تدابير عدة لمراقبة الحيوانات أو عزلها أو معالجتها أو استخدام عدد من هذه

التدابير مجتمعة. ويتوجب على البلدان الأعضاء من أجل تسهيل في سبيل الحكم على مدى تكافؤ التدابير أن تركز في تدابيرها الصحية على معايير OIE وتوصياتها.

من الأهمية بمكان تدبير تحليل للمخاطر قدر الإمكان لوضع الأسس الصالحة لتحديد أسس التكافؤ.

5.3.4 المادة

إعتبرات مسبقة لتحديد تكافؤ التدابير الصحية

1- تطبيق مبدأ تقييم المخاطر

يوفر تطبيق هذا المبدأ قاعدة جيدة للحكم على درجة تكافؤ مختلف التدابير الصحية لأنها تسمح بتدبير مقارنة لمدى تأثير تدبير معين على إحدى مراحل استيراد سلعة محددة وتفحص التأثيرات النسبية للتدابير البديلة المقترحة لنفس المرحلة.

يجب أن تقارن عملية تحديد التكافؤ بين فعالية مختلف التدابير الصحية لتعطيل خطر محدد أو مجموعة من المخاطر التي صممت هذه التدابير من أجل الحماية منها.

2- تصنيف التدابير الصحية:

يتطلب الحكم على درجة التكافؤ تدبير تقييم لأحد التدابير (عملية عزل أو أخذ عينة، طلب تدبير فحص مخبري أو علاج أو إعطاء شهادة صحية مثلاً) أو عدة تدابير (نظام إنتاج أحد البضائع مثلاً) لأحد التدابير أو مجموعة من التدابير. وفي هذه الحالة يمكن تطبيق التدابير مرة واحدة أو تباعاً.

التدابير الصحية هي التدابير المفصلة في كل فصل من قانون اليايسة، وتطبق خصيصاً لمعالجة المخاطر التي يسببها مرض أو عدوى جرثومية أو طفيلية.

من أجل تحديد تكافؤ التدابير الصحية يمكن تصنيفها بشكل عام كالتالي:

أ- الهيكلية: وتحوي النصوص القانونية (المتعلقة بالصحة الحيوانية مثلاً) والنظم الإدارية (تنظيم السلطات البيطرية مثلاً)

ب- تصميم وتنفيذ البرامج: يتطلب ذلك توثيق المعلومات الخاصة بالأنظمة، ومعايير الأداء واتخاذ القرارات، والقدرات المخبرية، والأحكام المتعلقة بإصدار الشهادات الصحية والتدقيق والتنفيذ؛

ج- الشروط الفنية المطلوبة: بما فيها المتعلقة باستخدام المرافق الآمنة، والمعالجة (التعقيم الحراري للمعلبات مثلاً) واختبارات محددة (ELISA مثلاً) وبعض التدابير (التفتيش قبل التصدير مثلاً).

يمكن للتدابير الصحية المقترحة من أجل الحكم على درجة التكافؤ أن تنتمي إلى فئة واحدة أو عدة فئات دون استبعاد بعضها للبعض الآخر.

يمكن في بعض الأحيان مثلاً عند مقارنة طريقة تعطيل المسببات المرضية الاكتفاء بمقارنة الشروط الفنية المطلوبة لذلك. بيد أنه في بعض الأحيان لا يمكن تقييم مستوى الحماية التي تحققها طريقتين عند المقارنة إلا بتقييم جميع تفاصيل النظام الصحي الحيواني لبلد التصدير وأنظمة الإنتاج الحيواني فيه.

5.3.5 المادة

مبادئ تحديد التكافؤ

يجب أن تستند عملية تحديد تكافؤ التدابير الصحية على تطبيق المبادئ التالية:

- 1- يحق لكل بلد مستورد أن يحدد مستوى الحماية الصحية المناسب له من حيث الصحة العامة وصحة لإنسان والحيوان (أي المستوى المناسب للحماية الصحية)؛ ويمكن التعبير عن هذا المستوى بعبارات كمية أو نوعية؛
- 2- يتوجب على كل بلد مستورد أن يقدم الأسباب الموجبة لكل تدبير صحي يعتمده، أي مستوى الحماية المطلوب عن طريق تنفيذ التدبير الذي اختاره للحد من المخاطر؛
- 3- على كل بلد مستورد أن يقبل بوجود تدابير صحية مختلفة عن التي يقترحها تستطيع أن تحقق نفس المستوى المنشود من الحماية الصحية؛ وفي حالات كهذه يجب أن يقبل بوجود مناطق أو مربعات حرة، وأن يقبل بوجود السلع الآمنة؛
- 4- يجب على البلد المستورد أن يبادر إلى تدبير مشاورات مع البلد المصدّر نزولاً عند طلب هذا الأخير وذلك لتسهيل عملية تقييم التكافؤ؛
- 5- يمكن اقتراح أي تدبير صحي أو مجموعة من التدابير الصحية لتقييم التكافؤ؛
- 6- يجب تدبير عملية تقييم التكافؤ بطريقة متفاعلة واتباع سلسلة من مراحل، وتبادل المعلومات ضمن إطار آلية متفق عليها بشكل يحد من جمع المعلومات إلى أدنى مستوى ويخفف من التدابير الإدارية ويسهل حل النزاعات بين البلدين؛
- 7- يتوجب على بلد التصدير أن يثبت بكل موضوعية كيف أن التدبير/ التدابير البديلة التي يقترحها تعطي نفس مستوى الحماية؛
- 8- يتوجب على كل بلد تصدير أن يرد على كل طلب تكافؤ بتقديم معلومات بشكل يسهل على البلد المستورد تقييم التكافؤ؛

- 9- يتوجب على كل بلد مستورد الاستجابة لكل طلب عملية تقييم للتكافؤ خلال مدة معقولة بطريقة مترابطة ومنطقية وشفافة وفقاً لمبادئ تقييم المخاطر المناسبة للحالة؛
- 10- يتوجب على البلد المستورد أن يأخذ بعين الاعتبار ما تملكه الإدارة البيطرية أو أية سلطة أخرى لبلد التصدير من معلومات وخبرة مكتسبة من تجارب سابقة؛
- 11- يتوجب على بلد التصدير أن يأخذ بعين الاعتبار أية ترتيبات لديه مع البلدان المصدرة الأخرى بشأن قضايا مماثلة؛
- 12- يتوجب على البلد المستورد أن يأخذ بعين الاعتبار أيضاً أية معلومات تتعلق باتفاقيات عقدها بلد التصدير مع دول استيراد أخرى؛
- 13- يتوجب على بلد التصدير توفير التسهيلات اللازمة لتطبيق التدابير الصحية وتفحص مدى تكافؤها وتقييمها نزولاً عند طلب البلد المستورد؛
- 14- ينبغي أن يكون البلد المستورد الحكم الوحيد لتكافؤ التدابير الصحية، وأن يقدم لبلد التصدير التفسير الكامل للقرار الذي اتخذه؛
- 15- من أجل تسهيل تقرير مدى التكافؤ يتوجب على البلدان الأعضاء الاستناد في وضع تدابيرها الصحية على معايير وتوجيهات منظمة OIE حيث وجدت. غير أنه من الممكن أن تعتمد هذه البلدان تدابير صحية أكثر تشدداً في حال ارتكازها على تحليل علمي للمخاطر.
- 16 - من أجل إتاحة الفرصة لإعادة تقييم التكافؤ عند الضرورة، يتوجب على كلا بلدي الاستيراد والتصدير إخبار بعضهما بكل التعديلات الهامة التي تطرأ على البني التحتية ووضع الصحة الحيوانية أو برامج حماية الصحة الحيوانية لدى كلٍ منهما والتي يمكن أن تؤثر على تقييم التكافؤ، وكذلك
- 17- إن المساعدة الفنية المناسبة التي يمكن أن يقدمها بلد الاستيراد إلى بلد التصدير بطلب من هذا الأخير يمكن أن تسهل الانتهاء بنجاح من تحديد التكافؤ.

المادة 5.3.6

المراحل التي يجب اجتيازها في عملية تقييم التكافؤ

لا توجد مجموعة واحدة من المراحل يجب قطعها عند تقييم التكافؤ، إنما تتوقف طبيعة المراحل التي يختارها الشركاء التجاريون بوجه عام على الظروف وماضيهم التجاري. وإن سلسلة المراحل المتفاعلة الواردة أدناه يمكن أن تفيد جميع التدابير الصحية التي يتم فحصها سواءً كانت جزءاً من نظام لحماية الصحة الحيوانية أو نظام للإنتاج الحيواني؛

وترتكز سلسلة المراحل هذه على افتراض أن البلد المستورد يقوم بجميع واجباته المترتبة على التزاماته باتفاقيات الصحة والصحة النباتية التابعة للمنظمة العالمية للتجارة، ويطبق بكل شفافية تدبير صحياً يرتكز إما على أحد المعايير الدولية أو على تحليل للمخاطر.

يوصى في عملية تقييم التكافؤ تنفيذ المراحل التالية:

- 1- يقوم بلد التصدير بتحديد التدبير الذي يقترح بديلاً عنه، ويطلب من البلد المستورد أن يبرر الأسباب الموجبة لاعتماد هذا التدبير من حيث تأمين مستوى الحماية ضد المخاطر التي يراد الحد منها؛
- 2- يقوم البلد المستورد بشرح أسباب اعتماد التدبير البديل المشار إليه بعبارات تسهل مقارنته مع تدبير بديل بما يتوافق مع المبادئ الموضحة في هذه الخطوط التوجيهية.
- 3- يقدم بلد التصدير الأسباب التي تؤيد وجهة نظره في التكافؤ الذي يحققه التدبير البديل بشكل يسهل على البلد المستورد عملية تقييمه؛
- 4- يستجيب بلد التصدير لأية مخاوف على الصعيد الفني يعرب عنه البلد المستورد ويقدم التوضيحات اللازمة بشأنه؛

5- عند القيام بعملية تقييم التكافؤ يأخذ البلد المستورد بعين الاعتبار القضايا التالية:

أ- تأثير تقلبات الظروف البيولوجية وعدم استقرارها؛

ب- النتائج المنتظرة لتطبيق التدبير الصحي البديل؛

ج- معايير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية OIE وإرشاداتها؛

د- نتائج تقييم المخاطر؛

6- يقوم البلد المستورد بإبلاغ قراره للبلد المصدر والأسباب الموجبة ضمن فترة معقولة من الزمن على الشكل التالي:

أ- الاعتراف بتكافؤ التدبير الصحي البديل الذي يطبقه البلد المصدر.

ب- طلب معلومات إضافية، أو

ج- رفض الاعتراف بصفة التكافؤ للتدبير الصحي المقترح من قبل بلد التصدير بالمقارنة مع تدبير البلد المستورد.

7- يجب محاولة حل كل خلاف يتعلق بوجهات النظر بشأن طلب تقييم التكافؤ عن طريق اللجوء إلى آلية متفق عليها في سبيل التوصل إلى توافق حول الأمر كالإجراء غير الرسمي للوساطة في المنازعات للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE)؛

8- يمكن لبلدي الاستيراد والتصدير، وفقاً لنوع التدابير قيد الدرس، الاعتراف بشكل غير رسمي بالتكافؤ أو توقيع اتفاق رسمي بشأن التكافؤ تنفيذاً لحكم القضاء.

يتوجب على البلد المستورد الذي يعترف بتكافؤ أحد التدابير الصحية مع تدبير بديل لبلد التصدير التأكد من أن التدبير الأخير يتناسب مع كيفية تطبيق بلدان أخرى لتدبير مماثل. وهذا لا يعني بالضرورة القبول دوماً بتدبير صحي اقترحته عدة دول تصدير أخرى وإعطائه صفة التكافؤ، إذ أنه يجب النظر إلى التدبير البديل كجزء لا يتجزأ من نظام معقد يتضمن هيكليات وسياسات وتدابير خاصة بوضع الصحة الحيوانية في بلد التصدير.

المادة 5.3.7

سلسلة الخطوات الواجب تطبيقها عند إنشاء منطقة أو مربع صحي والحصول على اعتراف دولي به من أجل التصدير.

عبارة منطقة خالية من المرض zone وإنشاء منطقة خالية من المرض zoning كما هو وارد في قانون اليابسة نفس المعنى لعبارة منطقة Area وإنشاء منطقة خالية من المرض Regionalisation كما هو وارد في اتفاقية الصحة والصحة النباتية SPS Agreement لمنظمة التجارة العالمية WTO.

إن تفاصيل إنشاء منطقة أو مربع خالي من المرض disease free zone or compartment وارد ذكرها في الفصل 4.3 (قانون اليابسة) ويجب مراجعتها من قبل الفرقاء التجاريين عند وضع التدابير الصحية للتجارة الدولية. ويوصى باتباع الخطوات التالية:

1- بالنسبة لإنشاء المنطقة الخالية من المرض

أ- يبدأ البلد المصدر بتجديد منطقة جغرافية ضمن أراضيه تحوي عدد من القطعان تتميز بوضع صحي خاص بالنسبة لمرض محدد /أمراض محددة استناداً لأعمال الرصد الوبائي.

ب- يعطي بلد التصدير ضمن خطته الوقائية المطبقة في المنطقة الصحية تفاصيل التدابير المعتمدة حالياً أو المعدة للتطبيق مستقبلاً للتمييز بين الصفات الوبائية لهذه المنطقة الجغرافية وباقي أراضي البلد وفقاً للتوصيات الواردة في قانون اليابسة.

ج- يقدم بلد التصدير التالي:

✚ المعلومات الواردة أعلاه إلى البلد المستورد ويشرح كيف يمكن اعتبار المنطقة المعنية وحدة وبائية معزولة عن غيرها ومناسبة للتجارة الدولية.

✚ إمكانية الاطلاع على النظم والتدابير التي أنشأت بموجبها المنطقة الصحية لتمكين البلد المستورد من دراستها وتقييمها.

د- يقرر البلد المستورد قبوله أو رفضه لهذه الرقعة الجغرافية كمنطقة صالحة لتصدير الحيوانات ومنتجاتها منها، مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

- تقييم السلطات البيطرية للأمر في البلد المصدر؛
- نتيجة تقييم المخاطر المرتكز على المعلومات والأبحاث الخاصة التي أجراها وقدمها البلد المصدر؛
- وضع الصحة الحيوانية لديه بالنسبة للمرض المعني؛
- المعايير الأخرى لمنظمة OIE؛

هـ- يبادر البلد المستورد إلى إعلام البلد المصدر بخلاصة قراره والأسباب الموجبة خلال مدة معقولة من الزمن ضمن الاحتمالات التالية:

- إما الاعتراف بالمنطقة الصحية، أو
- طلب معلومات إضافية؛ أو
- أو عدم القبول بالمنطقة من أجل التجارة الدولية واعتبارها غير صالحة للتصدير.

و- يجب بذل الجهود لإزالة أي خلاف في وجهات النظر حول الاعتراف بالمنطقة بشكل مؤقت أو دائم باستخدام آلية متفق عليها للتوصل إلى اتفاق بين البلدين كآلية منظمة OIE لفض النزاعات بين البلدين الأعضاء (المادة 5.3.8) مثلاً.

ز- يتوجب على بلدي التصدير والاستيراد عند إبرام اتفاق بينهما يعترفان فيه بالمنطقة الخالية من المرض.

ح- يتوجب على السلطة البيطرية في بلد التصدير وبالسرعة اللازمة إبلاغ البلدان المستوردة بظهور أي مرض سبق الإعلان عن خلو المربع الصحي منه عند إنشائه.

2- بالنسبة لإنشاء المربع الخالي من المرض

أ- بعد التشاور مع القطاع المعني، تحدد السلطات البيطرية لبلد التصدير وجود مربع صحي على أراضيها ووجود مزارع ومنشآت للتربية تعمل جميعها بموجب نظام موحد للسلامة البيولوجية، ويعتبر انها تملك ضمن منطقتها عدد من القطعان المعروفة ذات الوضع الصحي المميز بالنسبة لمرض/أمراض محددة، شريطة أن تتم المحافظة على هذا الوضع بفضل شراكة بين أصحاب المزارع المذكورة وبين السلطات البيطرية للبلد المصدر.

ب- يقوم بلد التصدير بتفحص خطة الامن البيولوجي لحماية المربع الصحي ليعلن بعد عملية التدقيق الأمور التالية:

- أن المربع الصحي مغلق وبائياً بوجه الأمراض بفضل التدابير الروتينية المتخذة باستمرار عن طريق التطبيق الفعال لخطة الامن البيولوجي؛ وكذلك
- أن برنامج الرصد والمتابعة المعمول به يسمح بالتأكد من الوضع الصحي للمزرعة من المرض/الأمراض موضوع الرصد.

ج- يقوم البلد المصدّر بتوصيف المربع الصحي بما يتناسب مع الفصول 4.4 و 4.5.

د- يقدم البلد المصدر للبلد المستورد المعلومات التالية:

✚ المعلومات الواردة أعلاه إلى البلد المستورد ويشرح كيف يمكن اعتبار المنطقة المعنية وحدة وبائية معزولة عن غيرها ومناسبة للتجارة الدولية.
✚ كيفية الاطلاع على النظم والتدابير التي أنشأت بموجبها المنطقة الصحية لتمكين البلد المستورد من دراستها وتقييمها.

هـ- يقرر البلد المستورد ما إذا كان يعترف بالقطعان الموجودة ضمن الربع الصحي انها صالحة للاستيراد ومنتجاتها أيضاً مع الأخذ بعين الاعتبار:

- تدبير تقييم للسلطات البيطرية في بلد المصدر؛
- نتيجة تقييم للمخاطر تركز على المعلومات الواردة من البلد المصدر وتحقيقاته الخاصة؛
- الوضع الصحي الحيواني في البلد المستورد نفسه
- للمرض/الأمراض المعنية؛ أو
- معايير أخرى لمنظمة OIE.

و- يبادر البلد المستورد إلى إعلام البلد المصدّر بالقرار الذي اتخذهه والأسباب الموجبة خلال مدة معقولة من الزمن ضمن الاحتمالات التالية:

- إما الاعتراف بالمربع الصحي، أو
- طلب معلومات إضافية؛ أو
- عدم القبول بالمربع الصحي واعتباره غير صالح للتصدير.

ز- يجب بذل الجهود لإزالة أي خلاف في وجهات النظر حول الاعتراف بالمربع الصحي شكل مؤقت أو دائم باستخدام آلية متفق عليها للتوصل إلى اتفاق بين البلدين مثل آلية المنظمة OIE لفض النزاعات بين البلدين الأعضاء (المادة 5.3.8).

ح- يجب على السلطات البيطرية للبلد المستورد والبلد المصدّر الدخول في مفاوضات والتوصل إلى اتفاق رسمي حول طريقة الاعتراف بالمربع الصحي.

المادة 5.3.8

الطريقة غير الرسمية لمنظمة OIE في فض النزاعات

يتوجب على منظمة OIE الاستمرار في استخدام آليتها الاختيارية ضمن المنظمة لمساعدة البلدان الأعضاء في فض النزاعات بينهم. والآلية المستخدمة ضمن المنظمة يجري تطبيقها كالتالي:

1- يتفق الطرفان على تفويض منظمة OIE لمساعدتهما في فض النزاع بينهما؛

- 2- يبادر المدير العام لمنظمة OIE إلى تسمية خبير واحد أو عدة خبراء ورئيس للفريق يوافق عليه الطرفان وفقاً للأصول وحيث تدعو الحاجة.
 - 3- يوافق الطرفان على تفاصيل المهمة وبرنامج العمل ودفع جميع التكاليف التي تتكبدها منظمة OIE؛
 - 4- يحق للخبير/الخبراء طلب اية إيضاحات أو بيانات من البلد/البلدين ضمن نطاق تقييم الخلاف أو الاستشارات. ويحق للخبراء طلب معلومات أو بيانات إضافية من كلا البلدين.
 - 5- عند انتهاء المهمة يبادر الخبراء إلى رفع تقرير سري إلى مدير عام المنظمة الذي ينقله بدوره إلى كلا الطرفين.
-